بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

لبنان لا يزال متماسكًا امنيًا

يتميز شهر آب بمناسبتين عزيزتين على قلوب اللبنانيين ووجدانهم: عيد الجيش في الاول منه، وعيد الامن العام في السابع والعشرين، وطبعا لا ننسى عيد قوى الامن الداخلي في شهر حزيران. وقد اجمع اللبنانيون، منذ انشاء دولة لبنان الكبير، على التمسك بقواه العسكرية والامنية الشرعية، ودعمها، ورفض اي بديل عنها، داخلي او خارجي. وهذا هو السبب الحقيقي وراء استعادة لبنان لعافيته والانطلاق مجددا كطائر الفينيق في كل مرة يتعرض فيه لانتكاسات، احيانا قاتلة، وللاسف معظمها من صنع ايدي ابنائه نتيجة خلافاتهم واستدعاء الخارج لايجاد الحلول لهم.

كثيرة هي التحديات التي تنتصب في وجه الدولة ومؤسساتها، وابرز ما تواجهه المديرية العامة للامن العام، هو تحدي الاستمرار من خلال:
اولا، توفير الوسائل الكفيلة بصمود العسكريين ماديا واجتماعيا وصحيا وتربويا.
ثانيا، الحفاظ على العتاد والمعدات وصيانتها لتستمر المديرية في تقديم الخدمات على اكمل وجه.
ثالثا، التأكيد على عدم التهاون في الملف الامني الذي يبقى اولوية حاضرة لمنع تحول الاحداث الفردية والمتنقلة نتيجة الاوضاع المالية والاجتماعية الضاغطة، الى حروب داخلية، ومكافحة الارهاب، والتصدي لمخططات العدو الاسرائيلي، بالتنسيق بين المؤسسات العسكرية وبتوجيهات رسمية.
اما على مستوى التحديات العامة التي تعمل المديرية على التخفيف من انعكاساتها السلبية على لبنان، فهي في الدرجة الاولى ملف النازحين السوريين، ومواكبة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وملف الجنوب الحاضر الدائم. لم تمنعنا الظروف التي يمر بها لبنان من ان نبقى مُتيقظين لكل هذه الملفات. اذ لا يُمكن الركون الى الطمأنينة في ظل اوضاع داخلية وخارجية مقلقة، فكيف بوضعنا الذي نعيشه اليوم، وهو استثنائي بكل ما للكلمة من معنى؟

استثنائية الوضع في لبنان تكمن في غياب رئيس الجمهورية واستمرار الفراغ، وتولي الحكومة تصريف الاعمال بصلاحيات محدودة، اما المؤسسة التشريعية فهي بحكم الدستور هيئة ناخبة، لا تقوم الا ببعض التشريعات الضرورية.
الوضع الاقتصادي والنقدي واضح للعيان، لا يحتاج الى شرح مطول للقول ان العملة الوطنية فقدت اكثر من 90% من قيمتها امام الدولار الاميركي، وانعكس هذا الامر على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والطبية والتربوية.

ولكن، على الرغم من كل ما سلف من ظروف ضاغطة وعوامل سلبية، فان الوضع الامني يبقى مستتبا، وهذا ما اوصلَ لبنان ليشهد موسم صيف واعدا كما كان الوضع عليه قبل العام 2019.
يعمل عسكريو الامن العام من كل الرتب في مطار رفيق الحريري الدولي، وعلى المعابر الحدودية البرية والبحرية، من اجل تسهيل معاملات اللبنانيين المغتربين، والسائحين العرب والاجانب. فبالاضافة الى العين الساهرة في الداخل على امن الجميع، فان الضباط والمفتشين والافراد في المطار يتعاملون مع اكثر من 35 الف شخص يدخلون ويخرجون يوميا، عدا عن اكثر من 100 طائرة تهبط، واكثر من 100 تُقلِع، وهذا رقم غير مسبوق.

يثقل لبنان واجهزته التعامل مع ملف النزوح السوري، اذ ان هذا الوطن الصغير بمساحته، هو من اكثر الدول استضافة لهم نسبة الى عدد السكان، حيث وصلت النسبة الى 40% تقريبا، وهو عدد لا يتحمله بلد في العالم، لذا، من المفترض ان ينظر الى هذا الملف من منظار "قضية دولية" تقض مضاجع لبنان ومستقبل شعبه ودوره، وليس حصرها في اطار انساني واجتماعي بحت، ومساعدات من هنا او من هناك، لا ندري ماذا يخفي من ضرب للديموغرافيا والنسيج اللبناني، وتقويض تاريخ السوريين وحضارتهم في وطنهم. وكون هذا الملف هو نتيجة للحرب في سوريا وعواملها الداخلية والخارجية، فان حل هذه القضية يرتكز على ترابط ثلاث قوائم او ركائز، هي الدولة اللبنانية والدولة السورية والمجتمع الدولي، بالتكافل والتضامن. واي ركيزة تسقط او تنسحب، تسقط الركيزتان الاخريان ويسقط الحل. لذا، فالامر يحتاج الى توافق تام بين المرجعيات الثلاث من اجل التوصل الى حل، وهذا ما يجب السعي اليه ليبقى لنا وطن.